

Distr.
GENERAL

S/1994/360
30 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم تلبية لقرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لفترة ستة أشهر.

٢ - في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قدمت الى مجلس الأمن تقريرا مرحليا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/26927). وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اتخذ المجلس القرار ٨٩٣ (١٩٩٤) الذي أعاد فيه المجلس، في جملة أمور، تأكيد موافقته على وزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، على النحو الموجز في تقريره المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26488)، بما في ذلك الوزع المبكر لكتيبة مشاة ثانية الى المنطقة المجردة من السلاح. وقد حث المجلس بقوة الأطراف على التعاون مع البعثة في تعزيز عملية السلم وعلى الامتثال التام لاتفاق أروشا للسلم الذي وضع على أساسه الجدول الزمني الوارد في تقريره المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، وبصفة خاصة على اقامة حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة في أقرب وقت ممكن وفقا لذلك الاتفاق. ورحب المجلس أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في سبيل المساعدة على تشجيع، وتعزيز، إقامة حوار فيما بين جميع الأطراف المعنية.

٣ - وفي بيان أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/PRST/1994/8) دعا المجلس الى القيام، دون إبطاء، بانشاء المؤسسات المؤقتة المنصوص عليها في اتفاق أروشا للسلم، وأكد من جديد أن مواصلة دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا سيعتمد على تنفيذ الأطراف لذلك الاتفاق تنفيذا كاملا وسريعا.

ثانيا - الجوانب السياسية

٤ - منذ أن قدمت تقريره السابق الى مجلس الأمن في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بذلت جهود مكثفة لتسهيل، وتعزيز، التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق أروشا للسلم. وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة الى رواندا تقديم المساعدة في القيام بتلك الجهود وذلك في حدود الإطار العام للولاية التي حددها مجلس الأمن.

٥ - وفي تقريره المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ، أوضحت أن غالبية المهام المرتآة في المرحلة الأولى لخطة التنفيذ المكونة من أربع مراحل والتي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٨٧٢ (١٩٩٣) قد استكملت. وكان من المقرر أن تستمر تلك المرحلة لمدة تسعين يوما تقريبا الى حين إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة.

٦ - وعلى الرغم من أن الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية قد اتفقتا في كينيهيروا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة والمجلس الوطني الانتقالي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر فإن هذا لم يتم نتيجة لعدم تمكن الأطراف المعنيين من الاتفاق على طرائق تنفيذ ذلك ومن بينها قوائم أعضاء الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي.

٧ - ووفقا لاتفاق أروشا للسلم، الذي نص على أن يظل رئيس الدولة الحالي في منصبه الى حين ظهور نتيجة الانتخابات التي ستعقد في نهاية الفترة الانتقالية ، حلف الجنرال جوفينال هابياريمانا اليمين كرئيس للجمهورية في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ولم يكن من الممكن أن يتحقق ما كان متوقعا بالنسبة لإقامة الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي في اليوم نفسه وذلك لاستمرار وجود صعوبات، وخاصة داخل الحزب الليبرالي والحركة الجمهورية الديمقراطية، بالنسبة لقوائم ممثليهما الذين سيعملون كوزراء في الحكومة الانتقالية وكنواب في المجلس الوطني الانتقالي.

٨ - ونتيجة لعدم إقامة الحكومة الانتقالية فإن استكمال المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة التي اعتمدها مجلس الأمن قد تعرض لتأخير مستمر . وقد أعرب ممثلي الخاص ، السيد جاك - روجير بوه بوه، لمختلف الزعماء السياسيين عن قلقه إزاء هذا التأخير. ودعا مجلس الأمن في قراره ٨٩٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ الى إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة "في أقرب وقت ممكن". وبعد اتخاذ ذلك القرار، تحدثت هاتفيا مع الرئيس هابياريمانا في عدد من المناسبات، كما بعثت له أيضا في ٢٧ كانون الثاني/يناير برسالة أبلغه فيها بما يتوقعه المجتمع الدولي، وأتوقعه أنا شخصا، بشدة من أن تقام الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة على وجه السرعة. وقد واصل ممثلي الخاص حث الرئيس هابياريمانا والزعماء السياسيين الراونديين الآخرين، خلال الاجتماعات العديدة التي عقدها معهم، على الاسراع باتخاذ اجراء بشأن إنشاء الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة.

٩ - والتأخير المستمر في إقامة المؤسسات الانتقالييتين لم يؤد فحسب الى منع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا من القيام بمهامها وفقا للجدول الزمني للتنفيذ الذي اعتمده مجلس الأمن بل

أنه أسهم أيضا في تدهور الحالة الأمنية في البلد وأصبح يهدد عملية السلم . وعدم التمكن من إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة يمثل عقبة خطيرة أمام تنفيذ اتفاق أروشا للسلم وأمام التشغيل السلس لمؤسسات الدولة.

١٠ - وفي حين أن زعماء سياسيين روانديين عديدين قد أقروا أيضا بأن هناك حاجة ملحة الى إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة والمجلس الوطني الانتقالي من أجل ضمان أن تسير الأمور في البلد بسلاسة ونظام فإنهم لا يزالون مختلفين بشأن طرائق إقامة هاتين المؤسستين . وقد أكد ممثلي الخاص ، كما أكدت أنا، للزعماء السياسيين الروانديين أنه ما لم تتم في وقت مبكر إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة والمجلس الوطني الانتقالي فإنه سيصعب تأكيد أن تنفيذ اتفاق أروشا للسلم قد حقق تقدما كافيا لمواصلة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

١١ - والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتشجيع توصل الأطراف الى اتفاق بشأن إقامة المؤسسات الانتقالية تحظى بدعم من حكومات الدول الأعضاء، داخل المنطقة وخارجها، وكذلك من ممثلي الأطراف المسهلة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والدول المراقبة لعملية السلم. وقد تحقق تقدم في تضييق هوة الخلاف في مواقف الأطراف المختلفة وفي التقريب بينها من أجل التوصل الى حل وسط لتسهيل إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة وذلك، الى حد كبير، نتيجة لتلك الجهود.

١٢ - وبعد إجراء سلسلة من المشاورات التي شملت جميع الأحزاب والتي أجراها ممثلي الخاص في مقر البعثة في كيغالي أيام ٧ و ١٠ و ١٣ شباط/فبراير تم التوصل إلى توافق عام في الآراء فيما بين مختلف الزعماء السياسيين بالنسبة لإقامة المؤسستين الانتقالتين في ١٤ شباط/فبراير مع إعطاء الحزب الليبرالي مزيدا من الوقت لحل مشكلاته الداخلية وللانضمام إلى هاتين المؤسستين فيما بعد على أن يترك للمحاكم البت في الخلاف القائم بين جبهات الحركة الجمهورية الديمقراطية. غير أن الحركة الجمهورية الوطنية للتنمية والديمقراطية وعناصر أخرى قريبة من رئيس الدولة قد أعربت عن تحفظات بالنسبة لتوافق الآراء وحثت على أن يتم أولا حل جميع المشكلات المعلقة قبل المضي في إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة والمجلس الوطني الانتقالي بحيث يكون من الممكن أن تشارك الأحزاب السياسية المعنية جميعها في هاتين المؤسستين من البداية. ومع ذلك فإن العنصر الأساسي في توافق الآراء ذاك، الذي ينص على إقامة الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي، حتى وإن لم تكن بعض الأحزاب السياسية في موقف يسمح لها بالمشاركة على الفور، ظل سائدا في المناقشات التي جرت فيما بين الزعماء السياسيين الروانديين.

١٣ - ونتيجة لاندلاع أعمال العنف فجأة ابتداء من يوم ٢١ شباط/فبراير في كيغالي وفي مناطق أخرى من البلد تعرض اتفاق تم التوصل إليه في اجتماعات عقدتها الأحزاب السياسية يومي ١٦ و ١٨

شباط/فبراير بشأن إنشاء المؤسسات الانتقاليةتين يوم ٢٢ شباط/فبراير للانتكاس. واندلاع العنف هذا، الذي خلاله قتل زعيمان سياسيان بارزان، هما السيد فيليشيان غاتابازي، وزير الأشغال العامة والطاقة الذي كان أيضا الأمين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي، والسيد مارتن بوشايانا، رئيس تحالف الدفاع عن الجمهورية، وجندي تابع للجبهة الوطنية الرواندية، وجرح أحد المراقبين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في تحرش، أسهم في زيادة التوتر وتدهور المناخ السياسي العام. وفي ٢٣ شباط/فبراير، فشلت أيضا محاولة أخرى لإقامة المؤسسات الانتقاليةتين عندما قوطع الاحتفال الذي نظمته لذلك الغرض الرئيس هابياريمانا من جانب غالبية الأحزاب السياسية ومن بينها الجبهة الوطنية الرواندية التي اتهمت الرئيس في بلاغ صحفي صدر في اليوم نفسه بمحاولة فرض حل من طرف واحد للمشكلات الداخلية القائمة داخل الحزب الليبرالي والحركة الجمهورية الوطنية.

١٤ - وإزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية، اتصلت هاتفيا في ٢٤ شباط/فبراير بالرئيس هابياريمانا وأكدت وجود حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لكسر الجمود السياسي والمضي في إنشاء المؤسسات الانتقاليةتين. وقد أكدت من جديد بشدة هذا الموقف عندما استقبلت المبعوث الخاص للرئيس في ١ آذار/مارس في نيويورك.

١٥ - وعقب الاجتماعات التي عقدت يومي ٢٥ و ٢٧ شباط/فبراير بمبادرة من الرئيس، بينت الأحزاب السياسية الخمسة الممثلة في الحكومة الائتلافية الحالية، في بلاغ مؤرخ ٢٧ شباط/فبراير، أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة لحل المشكلات الداخلية القائمة داخل الحركة الجمهورية الديمقراطية، ولكن لم يتم بعد التوصل إلى توافق للآراء بشأن الخلاف القائم داخل الحزب الليبرالي وذلك بسبب التحفظات التي أبدتها أحد زعماء ذلك الحزب. وبعد أن أعلنت الجبهة الوطنية الرواندية رفضها للحل الوسط المقترح في بلاغ مؤرخ ٢٨ شباط/فبراير، اجتمع ممثلي الخاص في ١ آذار/مارس برئيس الجبهة، الكولونيل اليكسس كانيارنغوي، في مقر الجبهة في مولوندي، وذلك في محاولة مستمرة للتوصل إلى حل للمأزق. وقد حث ممثلي الخاص جميع الأحزاب المعنية على مواصلة الحوار والامتناع عن القيام بأية أعمال يكون من شأنها زيادة تفاقم الحالة.

١٦ - وفي ٧ آذار/مارس، قام الرئيس هابياريمانا بزيارة عمل رسمية مدتها يوم واحد لأوغندا. وقد أكد الرئيس موسيفيني من جديد التزامه بمساعدة عملية السلم، وأعرب عن أمله في أن يتم قريبا الخروج من المأزق الذي أدى إلى تأخير إقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة. وأعرب الرئيسان عن تقديرهما للأمم المتحدة لما تبذله من جهود لتسهيل تنفيذ اتفاق اروشا للسلم، ودعيا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في هذا الشأن.

١٧ - وخلال زيارتين قام بهما وفد الجبهة الوطنية الرواندية والرئيس هابياريمانا لجمهورية تنزانيا المتحدة يومي ٤ و ٨ آذار/مارس على الترتيب، طلب الطرفان الموقعان على اتفاق أروشا للسلم تدخل رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مويني، مسهل عملية السلم الرواندية، لمحاولة كسر الجمود في تنفيذ الاتفاق. وقام وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة، السيد جوزيف رويغاسيرا، بزيارة لرواندا في الفترة من ١١ إلى ١٨ آذار/مارس لمساعدة الأطراف في حل المسائل المعلقة التي تعوق إقامة المؤسسات الانتقالية. وقد عقد السيد رويغاسيرا مشاورات ثنائية مكثفة مع مختلف الزعماء السياسيين الروانديين والزعماء الدينيين، وكذلك مع أعضاء البعثات الدبلوماسية وممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في رواندا ومع ممثلي الخاص.

١٨ - وقد ذكر وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة، في ختام زيارته، أن المشاورات التي أجراها في كيغالي قد دعت إلى أن يستنتج أن العقبة الكأداء التي تعترض إقامة المؤسسات الانتقالية تدور حول المشكلات الداخلية الموجودة داخل الحزب الليبرالي. وشدد وزير خارجية تنزانيا على أن التأخير في عملية التحول السياسي نتيجة لصراع القوى الدائر، على ما يبدو، داخل الحزب الليبرالي ليس مقبولا إذ أنه لا يقوم على أي أساس قانوني في إطار اتفاق أروشا للسلم. وأكد وزير الخارجية أن التشكيل المقترح للحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة يدخل في نطاق اختصاص وزير الخارجية المعين، السيد فوستين تواجيرامونغو، طالما أنه يلتزم بقوائم الوزراء التي اقترحت عليه خلال المشاورات التي أجراها مع كل قوة من القوى السياسية المعنية. واعتبر الوزير التنزاني أيضا أن رفض الجبهة الوطنية الرواندية للحل الوسط الذي تم التوصل إليه داخل الحزب الليبرالي بشأن صيغة لتقاسم المقاعد المخصصة للحزب في البرلمان الانتقالي ليس مقبولا.

١٩ - وأعلن المرشح لمنصب رئيس الوزراء في خطاب إذاعي بُث على مستوى القطر في ١٨ آذار/مارس، التشكيل المقترح للحكومة الانتقالية ذات القاعدة الواسعة. وفي اليوم التالي، أعلنت رئيسة وزراء الحكومة الائتلافية الحالية السيدة آجثي أوولينغييما أَسْمَاء النواب للمجلس الوطني الانتقالي.

٢٠ - ووفقا لبلاغ صدر في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، كان الرئيس هابياريمانا قد اجتمع في وقت سابق من ذلك اليوم مع المرشح لمنصب رئيس الوزراء وأبلغه بأنه قد تلقى رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس، من إحدى مجموعتي الحزب الليبرالي يحتج فيها على الاختيار الذي قام به المرشح لمنصب رئيس الوزراء للمرشح الذي سيشغل منصب وزير العدل وهو منصب وزاري خُصص للحزب الليبرالي بموجب اتفاق أروشا للسلم. وطلب الرئيس من المرشح لمنصب رئيس الوزراء مواصلة المشاورات مع الحزب الليبرالي بهدف التوصل إلى اتفاق يستند، وفقا لما قاله الرئيس، إلى الصيغة التوفيقية التي تم التوصل إليها في ٢٧ نيسان/أبريل، وتقضي بقسمة المناصب الوزارية الثلاثة المسندة إلى الحزب الليبرالي بنسبة اثنين إلى واحد بين مجموعتي الحزب،

بحيث تقوم المجموعة التي تحصل على منصب وزاري واحد بتسمية مرشحين لرئيس المجلس الوطني الانتقالي أو نائب رئيسه.

٢١ - ووفقا لما جاء بالبلاغ ذاته، ذكر الرئيس هابياريimana أنه يعتقد أن قائمة نواب المجلس التي تلقاها في ٢٠ آذار/مارس من رئيس وزراء الحكومة الائتلافية الحالية، تتضمن بعض المخالفات التي تعوق إنشاء المجلس الوطني الانتقالي. وطلب البلاغ مرة أخرى من رئيس الوزراء تأمين إزالة العقوبات التي تعترض دخول تحالف الدفاع عن الجمهورية البرلمان الانتقالي؛ وكفالة تمثيل الحزب الإسلامي الديمقراطي في المجلس الوطني الانتقالي؛ ومراعاة الأحكام الصادرة مؤخرا بشأن القضايا التي عُرِضت على المحاكم من جانب بعض أعضاء حزب الحركة الجمهورية الديمقراطية يلتمسون فيها أن يصبحوا أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي. واختتم البلاغ ما جاء به قائلا بأن الرئيس سيكون على استعداد ليرأس مراسم تنصيب المؤسسات الانتقالية بمجرد الانتهاء من التصدي للشواغل المذكورة أعلاه.

٢٢ - وألغيت مراسم تنصيب المؤسسات الانتقالية التي كان مقررا أن تتم في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ لأنه كانت هناك ولا تزال بعض القضايا المعلقة التي يتعين إيجاد حل لها.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٢٣ - على الرغم من تفاقم حالة التوتر وفقدان الأمن المتولدة عن الأزمة السياسية الموصوفة أعلاه، فقد التزم عموما، فيما يبدو، بوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وواصلت قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، القيام بدور يساعد على تحقيق الاستقرار بعد أن عززت قدرتها التشغيلية بوزع أفراد اضافيين ومعدات اضافية.

٢٤ - وبوصول كتيبة أمن تابعة للجبهة الوطنية الرواندية قوامها ٦٠٠ فرد بحراسة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلى كيغالي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تكون المهام العسكرية المخطط لها أن تتم في المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية قد انتهت على نحو فعال قبل موعدها المقرر. ومما يذكر أن هذه المرحلة، التي بدأت باتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) كان من المقرر لها أن تستغرق تسعين يوما وأن تنتهي بتنصيب الحكومة الانتقالية ذات القاعدة الواسعة بحلول ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وأدى استمرار تجدد الموقف فيما يتعلق بإقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة الواسعة إلى تأخير بدء عمليات المرحلة الثانية، التي كان مقررا لها أيضا أن تستغرق ٩٠ يوما وأن تشمل على الأعمال التحضيرية لفض الاشتباك، والتسريح والإدماج للقوات المسلحة التابعة للطرفين وقوات الدرك. وعلى الرغم من ذلك فقد اكتمل وصول قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا المخصصة لعمليات المرحلة الثانية وهي على استعداد لبدء العمليات في وقت قصير بمجرد تشكيل الحكومة الانتقالية ذات القاعدة الواسعة.

وبالإضافة الى ذلك فقد قطعت الأعمال التحضيرية للمرحلة الثالثة التي ستشمل العملية الفعلية لفض الاشتباك والتسريح والإدماج شوطا كبيرا.

٢٥ - ومما يذكر أيضا، كما ورد في تقرير المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أن العدد المتوقع للأفراد العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا سيبلغ في نهاية المرحلة الأولى ٤٢٨ ١ وسيبلغ منتهاه بنهاية المرحلة الثانية فيصل الى ما مجموعه ٥٤٨ ٢ من جميع الرتب. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤ بلغ عدد أفراد البعثة ٥٣٩ ٢ من الأفراد العسكريين، من الدول الـ ٢٤ التالية: الاتحاد الروسي (١٥)، وأوروغواي (٢٥) والبرازيل (١٣) وبلجيكا (٤٤٠) وبنغلاديش (٩٤٢) وبوتسوانا (٩) وبولندا (٥) وتوغو (١٥) وتونس (٦١) ورومانيا (٥) وزمبابوي (٢٩) وسلوفاكيا (٥) والسنغال (٣٥) وغانا (٨٤٣) وفيجي (١) وكندا (٢) والكونغو (٢٦) ومالي (١٠) ومصر (١٠) وملاوي (٥) والنمسا (١٥) ونيجيريا (١٥) وهنغاريا (٤) وهولندا (٩). وتشمل هذه الأرقام المراقبين العسكريين البالغ عددهم ٨١ الذين يعملون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا.

٢٦ - ومن المقرر، وفقا لخطة التنفيذ التي وافق عليها مجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أن تقسم عمليات البعثة الى خمسة قطاعات. ومع ذلك، فبالنظر الى ما تطورت إليه الحالة في جنوب البلاد عقب محاولة الانقلاب التي وقعت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في بوروندي المجاورة، فقد أنشئ قطاع سادس في شباط/فبراير ١٩٩٤ لتلبية الاحتياجات المبينة في تقرير المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وحدثت تطورات رئيسية في القطاعات الستة شملت ما يلي:

(أ) بالنسبة لمقر القوة، وهو مسؤول بصفة خاصة عن القيادة والسيطرة بالنسبة لعمليات العنصر العسكري للبعثة فقد أصبح يعمل بكامل طاقته بوصول المركبات ومعدات الاتصالات والمعدات الأخرى مؤخرا. كما يتزايد نشاطه في تسيير وتنسيق عمليات الأمن وتنسيق الاجتماعات المشتركة مع المسؤولين العسكريين في الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية بشأن شتى المسائل والقيام بعمليات الاستطلاع والتخطيط لعملية فض الاشتباك والتسريح.

(ب) بالنسبة لمقر فريق المراقبين العسكريين، فقد أصبح يعمل بكامل طاقته أيضا. وهو يباشر القيادة والسيطرة على قطاعات المراقبين المنشأة الثلاثة، وهي قطاع القوات الحكومية الرواندية وقطاع الجبهة الوطنية الرواندية والقطاع الجنوبي، ويواصل مقر فريق المراقبين العسكريين تسيير عمليات الاستطلاع فضلا عن عمليات التحقيق والحراسة.

(ج) بالنسبة لمقر قطاع كيغالي، فقد بلغ كامل قوامه التشغيلي بوصول بقية الكتيبة البنغلاديشية والمراقبين العسكريين البنغلاديشيين. واشتملت الأنشطة الرئيسية للقطاع على توفير الأمن لكتيبة الجبهة

الوطنية الرواندية وللموظفين المدنيين المتمركزين في "مبنى المركز الوطني للتنمية" في كيغالي، وتوفير الأمن لكبار قادة الحكومة والمعارضة وتأمين الاحترام للمنطقة الخالية من الأسلحة في كيغالي. ولمواجهة حالة الأمن المتدهورة في كيغالي أعيد مؤخرا وبصفة مؤقتة وزع ٢٠٠ من الأفراد العسكريين من الكتيبة الغانية في المنطقة المجردة من السلاح لمساعدة قطاع كيغالي الذي أصبح يضطلع بشكل متزايد بمراقبة قوات الدرك ومساعدتها في صون الأمن في العاصمة.

(د) بالنسبة لقطاع المنطقة المجردة من السلاح، أصبح يعمل بكامل طاقته في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٤ بعد إنشاء مقر القطاع في بيومبا ووزع الكتيبة الغانية وسرية المهندسين البنغلاديشية. وقد سمح وجود نحو ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين التابعين للبعثة في المنطقة بتوفير قدر أكبر من الأمن والرصد للمنطقة المجردة من السلاح مما شجع، بالتالي، على عودة أعداد متزايدة من الأشخاص الذين شردوا في السابق الى ديارهم في المنطقة المجردة من السلاح. واشتملت الأنشطة الرئيسية للقطاع على أعمال الدورية والمراقبة والتحقيق وتدمير الذخائر والتخلص منها وحراسة العملية الإنسانية في المنطقة. وقد وقع عدد من الانتهاكات الصغيرة لوقف إطلاق النار. وقد جرى التحقيق في هذه الانتهاكات وأجريت مناقشات لحسمها كلما اقتضى الأمر ذلك.

(هـ) بالنسبة لقطاعات قوات الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية، فقد أصبحا يعملان بكامل طاقتهما في روهنغيري وموليندي، على التوالي. واشتملت الأنشطة الرئيسية لهذين القطاعين على استطلاع نقاط التجميع استعدادا لعمليات المرحلة الثالثة، والتحقق من مواقع قوات الحكومة الرواندية وقوات الجبهة الوطنية الرواندية ومراقبة أنشطة كلا الجانبين، ومراقبة العودة التلقائية للاجئين والتحقيق في ما يبلغ عنه من الحوادث. وبالإضافة الى ذلك، يشكل هذان القطاعان نقطة اتصال أساسية مع القوات المسلحة التابعة للطرفين.

(و) بالنسبة لمقر القطاع الجنوبي، فقد أنشئ في شباط/فبراير ١٩٩٤ في بوتاني بوصفه قطاعا اضافيا من الموارد المتاحة من المراقبين العسكريين والمعدات. ومع ذلك سيحتاج الأمر الى توفير معدات اضافية للنقل والاتصالات وغيرها لتلبية الاحتياجات التشغيلية لهذا القطاع. ويشمل هذا القطاع منطقة حساسة ومتزايدة التوتر، نتيجة لتدفق اللاجئين من بوروندي المجاورة، والأنشطة العابرة للحدود، وتفاقم التوترات الإثنية، وتزايد التقارير عن التدريب شبه العسكري وعمليات توزيع الأسلحة والمجاعة واستمرار عدم استقرار الحالة السياسية عموما في بوروندي ورواندا ذاتها. وكثيرا ما يطلب من القطاع، بصفة خاصة، تقديم المساعدة للعمليات الإنسانية بتوفير الحراسة لقوافل توصيل الإغاثة وتوفير الأمن لمراكز التخزين ونقاط التوزيع.

٢٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض تدهورا سريعا وحادا في حالة الأمن في كيغالي، ويرجع ذلك في جانب منه الى استمرار تأزم الحالة السياسية. وشهد شهرا كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير تزايد المظاهرات العنيفة وإغلاق الطرق واغتيال الزعماء السياسيين والاعتداءات على المدنيين وقتلهم، وهي تطورات أنهكت بشدة موارد وقدرات قوات الدرك الوطنية. وعقب موجة شديدة من حوادث العنف وقعت في أواخر شباط/فبراير وانتهت باغتيال زعيمين سياسيين بارزين وإعداد كمين لقافلة تابعة للجبهة الوطنية الرواندية مشمولة بحراسة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، فرضت الحكومة حظر تجول في كيغالي وفي المدن الأخرى. وفضلا عن ذلك، فقد انتقلت البعثة ومجتمع الأمم المتحدة في كيغالي الى مرحلة الأمن للمرحلة الثانية لمدة تقرب من ٣ أسابيع. ومنذ ذلك الحين عاد مجتمع الأمم المتحدة الى حالة الأمن للمرحلة الأولى، حيث بدأت حالة الأمن في الاستقرار لا سيما عقب زيادة الدعم المقدم لقوات الدرك من جانب العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية التابعين للبعثة.

٢٨ - وفي الوقت ذاته شددت البعثة على وجوب ألا يقوم أي من الطرفين باستيراد ذخائر الى رواندا قبل تنصيب الحكومة الانتقالية ذات القاعدة الواسعة. كما أعرب ممثلها الخاص عن قلقه البالغ إزاء التقارير المتزايدة بشأن توزيع الأسلحة على المدنيين مما يشكل تهديدا خطيرا ليس فقط للأمن العام في كيغالي وغيرها من الأماكن في رواندا وإنما أيضا بالنسبة لأفراد البعثة.

٢٩ - وواصلت قوات الحكومة الرواندية، على الرغم من الاحتجاجات المتكررة من جانب البعثة، بث الألغام على الطريق الرئيسي الممتد من كيغالي الى موليندي وعلى الحدود الأوغندية. ونظرا لما يشكله ذلك من خطر على أفراد البعثة وعلى القوافل الإنسانية، فقد أصبحت هذه المسألة موضوع مناقشات أجريت على أعلى المستويات بين البعثة والحكومة وأسفرت عن إزالة الألغام وتطهير الطريق. وزعمت قوات الحكومة الرواندية في عدة مناسبات أخرى أن الجبهة الوطنية الرواندية تستخدم القوافل التي تقوم البعثة بحراستها في تهريب الأفراد العسكريين والأسلحة الى كيغالي. وإزالة هذه الشواغل والشكوك بدأ تنفيذ اجراء للتفتيش الدقيق بما يرضي الطرفين.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز وزع وحدة المهندسين والوحدة السوقية والوحدة الطبية. ويقوم المهندسون بإجراء عمليات استطلاع قيمة استعدادا لعملية فض الاشتباك والتسريح المزمعة للمرحلة الثالثة. وتباشر الوحدة الطبية عملها وتوفر المساعدة الطبية الأساسية فضلا عن المساعدة الطبية الطارئة لأفراد البعثة. وعلى الرغم من استمرار النقص فقد تحسنت حالة السوقيات عموما بوصول مركبات ومعدات اتصالات ومعدات أخرى من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وبالإضافة الى ذلك، سيكون باستطاعة البعثة بفضل وصول طائرات الهليكوبتر مؤخرا، أن تعزز عملياتها الاستطلاعية وقدرتها على الحركة الجوية في منطقة البعثة.

٣١ - وقد أكد تكوين أفراد البعثة من جنسيات شتى الحاجة الى المترجمين الشفويين والتحريريين المحليين المذكورة في تقريره السابق. إذ أن توفر القدرة لأفراد البعثة على التخابر مع السكان المحليين يمكن أن يعنى الفرق بين الحياة والموت، لا سيما في حالات الطوارئ.

٣٢ - وقد قطع التخطيط لبرنامج إزالة الألغام مرحلة متقدمة. وإن استمرار التعاون من جانب قوات الحكومة الرواندية والجهة الوطنية الرواندية أمر ضروري إذا ما أريد النجاح لهذا البرنامج. وقد أنشئ مركز لتنسيق عمليات إزالة الألغام في مقر القوة وبدأ تشغيل مصرف للبيانات. ومن المتوقع توفير عينات من الألغام المستخدمة من كلا الطرفين قريباً حتى يمكن اختبارها والتدريب عليها. وقد أنشئ التنسيق في مسائل إزالة الألغام بين البعثة والطرفين والوكالات الإنسانية المعنية المختلفة.

رابعاً - الشرطة المدنية

٣٣ - بعد وصول مفوض الشرطة العقيد منفريد بلايم (النمسا) في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ووصول وحدات الشرطة من بلجيكا وبنغلاديش وتوغو والسنغال ومالي والنمسا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤، أقامت وحدة الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يونامير) مقرها الرئيسي في كيغالي وبلغت قوامها الحالي المأذون به البالغ ٦٠ من مراقبي الشرطة المدنية. ويضم مقر الشرطة المدنية في كيغالي فريقاً خاصاً للتحقيقات وقسم اتصال وستة أفرقة من مراقبي الشرطة.

٣٤ - وتعمل الشرطة المدنية، لدى الاضطلاع بولايتها التي تتمثل في المساعدة على صون الأمن العام عن طريق مراقبة الأنشطة التي يقوم بها رجال الدرك والشرطة المحلية والتحقق منها، تعمل بشكل وثيق مع الدرك الوطني والشرطة المحلية في كيغالي. ويقوم فريق التحقيقات الخاص التابع للشرطة المدنية الذي يتعاون بصورة وثيقة مع محامي الحكومة العام ويقيم اتصالات مع مجموعات حقوق الإنسان المحلية، بمتابعة الحالات المشتملة على جرائم اثنية أو جرائم ذات دوافع سياسية بالإضافة الى الشكاوى المقدمة ضد الدرك الوطني نفسه. وعالج فريق التحقيقات الخاص، منذ أن باشرت الشرطة المدنية أعمالها في كانون الثاني/يناير، ٥٤ من الجرائم الخطيرة والشكاوى، ومزاعم انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٥ - وخلال الفترة ذاتها، تلقت الشرطة المدنية تقارير عن مقتل ٣٦ شخصاً نتيجة للمظاهرات أو أعمال الشغب. ويراقب قسم الاتصال أنشطة الوحدات الخاصة التابعة للدرك الوطني مثل مجموعات التدخل المتنقلة، والمطار، والطرق والأقسام التي تقيم فيها الشخصيات البارزة، ومدرسة التدريب. ويتم وزع أفرقة مراقبي الشرطة الستة الى جانب الكتائب الاقليمية الأربعة التابعة للدرك الوطني وفريق المقر فضلاً عن الشرطة المحلية في كيغالي. واستجابة للتهور الأخير في الحالة الأمنية الذي أنهك الموارد المحدودة للدرك

الوطني من العناصر والسوقيات، ما برحت الشرطة المدنية تقدم المساعدة في أعمال الدورية، بما فيها الدوريات الليلية وفي إقامة قواعد جديدة للدرك.

٣٦ - ومنذ تقريره المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تدهورت الحالة الأمنية في رواندا ولا سيما في كيغالي، كما هو مذكور أعلاه، تدهورا خطيرا. وبينما يمكن أن تعزى معظم الحوادث الى قطاع الطرق المسلحين، الذين يتزايد عددهم نتيجة لكثرة الأسلحة المتوفرة، فقد ازدادت أيضا الجرائم الاثنية والجرائم ذات الدوافع السياسية بما فيها عمليات الاغتيال والقتل.

٣٧ - وما لم يجر احتواء أو وقف هذه الحوادث المزعجة فستؤدي الى نشوء مناخ من الذعر المتفشي والمتصاعد الذي يؤدي بدوره الى عرقلة التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق أروشا للسلام عرقلة خطيرة. وهذه الحالة مثيرة للقلق على وجه الخصوص لأن الدرك الوطني المسؤول عن صون القانون والنظام يعاني بشدة من قلة عدد الأفراد والمعدات والتدريب. لذا فإن قيام الشرطة المدنية بعملية المراقبة الوثيقة، في اطار ولايتها، لأنشطة الدرك الوطني والشرطة المحلية بهدف ضمان امتثالهما لأحكام اتفاق أروشا للسلم، يعتبر ضرورة أساسية. ومن الضروري أيضا اعطاء مزيد من الوضوح لوجود مراقبي شرطة الأمم المتحدة المدنية بما من شأنه الايحاء بالثقة وتعزيزها وايجاد درجة أكبر من الاحساس بالأمن لدى السكان.

٣٨ - وقد استطاع مكون عنصر الشرطة المدنية، على أساس قوامه الحالي المأذون به من الأفراد البالغ ٦٠ فردا، الانتشار والعمل في كيغالي فقط، عوضا عن أن يكون قادرا على العمل، كما كان متوخى أصلا، في شتى أرجاء رواندا. وقد اتضح بجلاء أن من اللازم توفير ٤٥ مراقبا اضافيا من الشرطة المدنية لوزعهم بمعدل ٥ مراقبين في كل محافظة لمراقبة ٩ سرايا اقليمية من الدرك المسؤولين عن المحافظات التسع في البلد. وتشمل المهام الرئيسية لمراقبي الشرطة الاضافيين هؤلاء مراقبة الأنشطة التي يقوم بها الدرك الوطني والشرطة المحلية. وسيشاركون أيضا في الدوريات، والقيام، عند الاقتضاء بالتحقيق في الحوادث ذات الصلة ورفع تقارير عنها. ونظرا لضالة آثار التكاليف المترتبة على الزيادة المقترحة في عدد الأفراد فإنني أعتزم تبيان تلك الآثار في تقريره المقبل الى الجمعية العامة.

خامسا - المساعدة الانسانية

٣٩ - بعد تقريره الأخير، أضحت الحالة الانسانية في رواندا مثيرة للقلق أكثر من أي وقت مضى بالنظر لمضاعفة التحديات الجديدة من الصعوبات القائمة وتعميقها للأزمة. وأدت الآثار الناشئة عن نزوح السكان بأعداد ضخمة نتيجة للصراع، واستمرار الجفاف في أجزاء من البلد بالاضافة إلى نقص البذور اللازمة للزراعة بكميات كافية، الى تعاظم خطر تعرض مئات الآلاف من الروانديين للمجاعة. وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي وبعثة تقييم الامدادات من المحاصيل والأغذية التي تم

الاضطلاع بها في شباط/فبراير ١٩٩٤ أكدت على الحالة الحرجة للمدادات الغذائية في جميع أرجاء رواندا. وأدى انخفاض العائدات الوطنية الناشئ عن تدهور الحالة الاقتصادية العامة الى عرقلة الجهود الرامية لتحسين الخدمات العامة المتردية بشكل خطير في مجالات الصحة، والمرافق الصحية، والإغاثة والتأهيل الاجتماعيين مما أدى الى زيادة أخطار الهشاشة والعوز فيما بين السكان. وتشكل المتطلبات الخاصة للأطفال والنساء مصدر قلق خاص.

٤٠ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ انخفضت معدلات الوفيات وسوء التغذية في مخيمات اللاجئين والمشردين ولئن كانت لا تزال مرتفعة الى حد غير مقبول، ويعزى ذلك الانخفاض الى حد كبير الى المساعدة التي قدمتها على مر السنين الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الانسانية الدولية الأخرى (المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية). غير أن هناك مشاكل ما تزال مستمرة منها على وجه الخصوص عدم كفاية المساكن وتفشي الأمراض السارية نتيجة لنقصان الأدوية، وظروف المعيشة الصعبة وغير الصحية السائدة في المستوطنات أولاً وقبل كل شيء. وثمة مصدر آخر للقلق وهو وضع اللاجئين (٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ معظمهم من بوروندي) والمشردين داخليا (٣٧٠ ٠٠٠ مشردا) الذين ما يزالون بحاجة لمساعدة انسانية.

٤١ - ومن جملة التحديات الجديدة الأخرى حالات التوتر المرتبطة بنتائج وأثر ازدياد أعداد العائدين عفويا وكثير منهم من غادر رواندا منذ سنوات. وقد استقر بعضهم لدى عودته الى البلد في أراضي تركها مؤقتا مواطنون مشردون داخليا نتيجة للنزاع الأخير بينما بدأ آخرون في المطالبة بأراضي وممتلكات أخرى زعموا أنهم تركوها عندما فروا من البلد. وقد تمخضت هذه التطورات عن حدوث توترات في مجتمعات محلية مختلفة أو فاقمت حالات التوتر القائمة، وتشعر وكالات الإغاثة الانسانية بقلق متزايد لأن هذه الحالات، اذا تركت دون حل، يمكن أن تؤذي التشغيل السلس والأمن لأنشطة الإغاثة الانسانية بما فيها برامج الإعادة الى الوطن وبرامج التأهيل بصفة خاصة.

٤٢ - ويؤدي التعاون الوثيق المشترك بين الوكالات في ميدان المساعدة الانسانية في رواندا الى تيسير عمليات الوصول الى المعوزين. كما سمي منسق الأمم المتحدة المقيم بوصفه منسق الشؤون الانسانية وتدعمه وحده دعم مشتركة بين الوكالات. وتم انشاء فريق لإدارة الكوارث مؤلف من ممثلين عن المؤسسات المعنية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة. ويجري حاليا اتخاذ ترتيبات لتشغيل نظام معلومات اقليمي متكامل للإنذار المبكر وتعبئة الموارد.

٤٣ - وقد رفعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا التي تساعد في تنسيق أنشطة المساعدة الانسانية في رواندا، من وتيرة الدعم الأمني لهذه الأنشطة بما في ذلك توفير مرافقة للقوافل وحماية لمراكز التخزين والتوزيع. وبدأ ممثلي الخاص بزيارة مستوطنات اللاجئين والمشردين، فأسهم بذلك في زيادة تركيز الاهتمام الوطني والدولي على الاحتياجات والمشاكل المعنية. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري

العميق لأعضاء المجتمع الدولي الذين استجابوا لنداء المساعدة الانسانية من أجل رواندا الذي أعلنت عنه في السنة الماضية، ولأدعو من جديد لاستمرار وزيادة المساعدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وأود أيضا أن أثنى على تفاني الموظفين والمتطوعين الذين يواصلون الاشتراك في عمليات الإغاثة في ظروف صعبة للغاية في معظم الأحيان وبمجازفة شخصية كبيرة في بعض الأحيان.

سادسا - الجوانب الادارية والمالية

٤٤ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب مقررها ٤٨/٤٧٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز اجماليه ١٢٠ ٠٠٠ ٥١ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٤٧٨ ٠٠٠ ٥٠ دولار) لمواصلة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا للفترة من ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الى ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعلى هذا تكون تكاليف مواصلة البعثة للفترة المنتهية في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ محدودة بالمبلغ الذي أذنت به الجمعية العامة. وفي تقريرى المقدم الى الجمعية العامة عن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا^(١)، قدرت التكاليف اللازمة لمواصلة بعثة تقديم المساعدة بعد ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بمبلغ اجماليه ٩,١ مليون دولار تقريبا (صافيه ٨,٩ مليون دولار) في الشهر، فيما لو قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ذلك التاريخ. وتم في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تقسيم مبلغ قدره ٥٠,٧ مليون دولار فيما بين الدول الأعضاء من أجل تكلفة البعثة. وحتى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، ورد زهاء ١٧,٧ مليون دولار.

سابعا - ملاحظات

٤٥ - ما تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا تدعم جهود شعب رواندا لتنفيذ اتفاق أروشا للسلم. وقد أظهر طرفا النزاع، من خلال احترامهما لوقف اطلاق النار، أنهما لا يزالان ملتزمين بعملية السلم المبينة في الاتفاق. وهذا يعتبر بلا ريب تطورا ايجابيا. إلا أنه لم يتحقق لغاية الآن، بالرغم من وقف اطلاق النار، تقدم مكافئ في العملية السياسية.

٤٦ - وقد دعا الطرفان الموقعان على اتفاق أروشا للسلم الأمم المتحدة إلى المساعدة في تنفيذه. وساد توقع عام، مع بدء عملية التنفيذ، مفاده أنه سيتم استحداث مؤسسات جديدة بحلول ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لتوجيه رواندا خلال فترة السنتين الانتقالية. ولم يتم لغاية الآن إنشاء سوى مؤسسة واحدة من تلك المؤسسات، وهي منصب الرئاسة الذي شغل رسميا في الموعد المحدد، وهو ٥ كانون الثاني/يناير. وإن الفشل في اقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة والمجلس الوطني الانتقالي ما يزال يعيق تنفيذ الأحكام الأخرى من الاتفاق.

٤٧ - وكما ذكرت آنفا، فإن استمرار الدعم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا يتوقف على تنفيذ الطرفين بشكل تام وفوري لاتفاق أروشا للسلم. ولا يمكن تبرير وجود الأمم المتحدة إلا إذا أظهر الطرفان الارادة السياسية الضرورية للامتنثال بالتزاماتهما ولتنفيذ الاتفاق. وتحقيقا لهذه الغاية، أحث الطرفين على بذل جهود جديدة وأكيدة للوصول إلى اتفاق بشأن اقامة الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة والمجلس الوطني الانتقالي. ومن الواضح أن انشاء المؤسسات الانتقالية يشكل الشرط المسبق الهام اللازم لإعادة تنشيط عملية السلم ولايجاد مناخ من الثقة والتعاون المتبادلين. لذا، أحث الطرفين على وضع خلافاتهما جانبا والاتفاق على إقامة هذه المؤسسات دون مزيد من التأخير أو التسوية.

٤٨ - ويشير التقدم الذي أحرزته المفاوضات لغاية الآن أنه يمكن التوصل إلى حل توافقي بشأن المؤسسات الانتقالية. وأن مواصلة الطرفين لعملية الحوار، بالرغم من زيادة التوتر، هي من الأمور المشجعة لي. وينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل دعم الحوار والمبادرات الحالية الرامية إلى حل الخلافات المتبقية من أجل اتمام المرحلة الأولى من خطتي لتنفيذ اتفاق أروشا للسلم وتسهيل المرحلة الثانية من العمليات التي تضم فض الاشتباك وتسريح الجنود وإدماج القوات المسلحة وعناصر الدرك.

٤٩ - وتأسيسا على ذلك، أوصي مجلس الأمن بأن يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لفترة ستة أشهر سآبقي المجلس خلالها على علم تام بما يتم احرازه من تقدم في تنفيذ اتفاق أروشا للسلم. وإذا لم يتم خلال هذه الفترة اقامة المؤسسات الانتقالية واحراز تقدم كاف في تنفيذ المرحلة المقبلة من الاتفاق، فإنه يمكن للمجلس عندئذ أن يستعرض الحالة، بما في ذلك دور الأمم المتحدة، بهدف تقرير منهاج العمل المناسب.

الحواشي

(١) A/48/837 و Corr.1.

— — — — —